الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.55

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

8 June 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٥٥

المعقودة بالمقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري . . . . . (بنغلاديش)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

نظام المعلومات الإدارية المتكامل

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/52/711، و A/52/755، و A/52/828)

١ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/52/828) إن تعليقات اللجنة الاستشارية قُدمت في ضوء النتائج والتوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/52/755) التي أيدتها اللجنة الاستشارية. وقال إن من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتنفيذ توصيات المجلس.

٢ - ومضى يقول إن نظام المعلومات الإدارية المتكامل مشروع معقد وسيؤثر بدرجة كبيرة، عند اكتماله، في الطريقة التي تدير بها الأمم المتحدة عملياتها في خدمات شؤون الموظفين والميزانية والمالية. إلا أنه سوف يتعين على الأمانة العامة، كي تستفيد المنظمة بشكل كامل من استثمارها الذي يزيد على ٧٠ مليون دولار، أن تعالج المشاكل التي حددها المجلس. وقال إن من الضروري بعد تركيب النظام ضمان الصيانة الملائمة له والتدريب للموظفين والإدارة في جميع أوجه استخدامه ومن أجل توفير دراية فنية داخلية كافية لرصد وإدارة الخدمات التي يجري التعاقد خارجيا بشأنها. وقال إن الأمانة العامة قد ارتكبت عددا من الأخطاء في تنفيذ العقود وإدارتها ورصدها ولا يزال هنالك عدد من المسائل التي لم تحل بشأن السداد للمقاول وهي تحتاج إلى مزيد من التوضيح. وفي هذا الصدد قال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالأخبار التي مفادها أن مفاوضات تجري مع المقاول لتسوية مسألة ما إذا كانت الفواتير التي تم تقديمها أو أن بعض المدفوعات الفعلية التي تمت كانت مشمولة بالضمان.

٣ - وفيما يتعلق بطلب ١٠,٤ مليون دولار إضافي قال إن الجمعية العامة أذنت بقيد ٣ ملايين دولار على حساب اعتماد ١٩٩٦-١٩٩٧ رهنا بموافقة اللجنة الاستشارية. ولكن المعلومات الأولية التي تم تقديمها للجنة الاستشارية بشأن كيفية صرف ذلك المبلغ لم تكن كافية وأن هنالك حاجة لمزيد من التوضيح. وفيما يتعلق بالرصيد البالغ ٧,٤ مليون دولار أخطرت الأمانة العامة اللجنة الاستشارية بأن ذلك المبلغ ستتم تغطيته ضمن الاعتماد النهائي الذي أذنت به الجمعية العامة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقال إن اللجنة الاستشارية كانت قد أشارت إلى كيفية التصرف في المسألة في الفقرة ٢٠ من تقريرها.

٤ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال عند عرضه للتقرير المرحلي التاسع للأمين العام بشأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/52/711) إن تقريري الأمين العام وتقرير مجلس مراجعي الحسابات يكمل ويوافق بعضهما بعضا. وكلاهما أوجز التقدم المحرز والمشاكل. وأضاف أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل قد بدأ العمل به فعلا. ويقوم مئات الموظفين يوميا بتجهيز المعاملات في المقر عن طريقه. ويجري استخدام الطلبات المتعلقة بالموارد البشرية في ١٠ مواقع وثلاث منظمات على نطاق العالم وسوف تستخدم في ١٢ موقعا وخمس منظمات في نهاية السنة.

٥ - وأضاف يقول إنه ليس هناك في الوقت الحاضر أي برنامج متكامل يمكن مقارنته بنظام المعلومات الإدارية المتكامل من حيث وفائه بالاحتياجات الخاصة بالمنظمة. وقد تم إنجاز النظام في معظم أجزائه من حيث الوظائف الأصلية ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقال إن تقرير الأمين العام كان صريحا في إبراز المشاكل ولكن لا ينبغي النظر إلى المشروع بمعزل عن إطاره الملائم وبوصفه تحولا أساسيا في الطريقة التي يتم بها تنفيذ العمليات الإدارية على نطاق المنظومة.

٦ - وأردف قائلا إن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات تتفق مع ما حددته الإدارة من قبل. ففي معظم الحالات أكد مراجعو الحسابات وعززوا الإجراءات التصحيحية المخططة لها أو التي بدأ تنفيذها من قبل الإدارة على سبيل الأولوية. وكان كثير من هذه الإجراءات التصحيحية قد شرع العمل فيها بالفعل عندما بدأت عملية مراجعة الحسابات في منتصف عام ١٩٩٧ وأن الحالة الراهنة تعكس تقدما كبيرا منذ ذلك التاريخ.

٧ - واستطرد يقول إن الإصدار ١، الموارد البشرية، قد تم تركيبه في جميع مراكز العمل. وعلى نحو ما أوصى به مراجعو الحسابات فإن استعراضا يجري حاليا لنوعية البيانات واكتمالها لتنفيذ الإصدار ٢، مستحقات الموظفين والإصدار ٤ الميزانية. وقد اضطلعت جميع مراكز العمل بتلك العملية على سبيل الأولوية. أما المعلومات المفقودة أو الناقصة التي تتعلق أساسا بجرد القدرات المتوفرة لدى الموظفين فسوف يتم إدخالها في مرحلة لاحقة ضمن إطار عمل الاستراتيجية الشاملة للموارد البشرية. ولم تؤثر المعلومات الناقصة في تشغيل الإصدار ١ وقد أدرجت الوظائف ذات الصلة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل بغرض زيادة استخدامها بصورة تدريجية. وقد أتاح تنفيذ الإصدار ١ للمنظمة أن تضع بيانات معيارية بشأن الموظفين والوظائف وتحديث القدرات التقنية للمستخدمين والهيكل الأساسي للمنظمة على نطاق العالم.

٨ - واستطرد يقول إن إعادة هندسة الإصدار ٢، مستحقات الموظفين استدعت بذل مجهود كبير. فقد تم الإبلاغ عن الصعوبات المتعلقة بالبيانات الخاصة بالمستحقات في التقريرين المرحليين السابع والثامن في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وكذلك في التقرير التاسع. وفي وقت إجراء استعراض مراجعي الحسابات كان العمل قد بدأ بالفعل لوضع نسخة جديدة للإصدار ٢. ويتوفر حاليا تدريب للمستخدمين، ومن المقرر إصدار نسخة جديدة في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد أدى وضع وتشغيل النسخة الأولى من الإصدار ٢ إلى تسليط الضوء على عدد من المشاكل ذات الصلة بالمستحقات التي كانت خافية في السابق. فقد كان الإصدار ٢ ناقصا عند تنفيذه في نيسان/أبريل ١٩٩٥. ومن جهة أخرى كشف التنفيذ المبكر للإصدار ٢ عددا من التعقيدات التي لم تكن مفهومة جيدا وتمت معالجتها في النسخة اللاحقة للبرنامج.

٩ - وأضاف يقول إن عددا من المشاكل كان من المتوقع ظهورها فيما يتعلق بالإصدار ٣، وهو تطبيقات خدمات الدعم والخدمات المالية وذلك بسبب تعقد الإصدار والتغييرات الجذرية التي يحدثها وعدد المعاملات التي يشملها. كما أن الصعوبات في تحويل البيانات من النظم القديمة والأثر اللاحق المترتب على تقديم التقارير، وإن كان يتوقع حدوثها في عام ١٩٩٥، قد فاقت التوقعات. ولحسن الحظ فإن المشاكل قد تم حلها إلى حد كبير في نهاية عام ١٩٩٧. وقال إنه، من أجل إجراء تقييم أفضل لحجم المهمة، ينبغي ملاحظة أن المبلغ الكلي الذي تم تحويله من النظام القديم إلى النظم الجديدة كان ٢١ بليون دولار (وهو ما انعكس لمبلغ ٤٢ بليون دولار من

الائتمانات والديون) وقد تم تسجيل جميع المعاملات في حساب رقابة التحويل ويعكس الاختلاف فيها المبالغ التي لا يمكن تحويلها. وقد تمت تصفية تلك المبالغ في وقت لاحق.

١٠ - واستطرد يقول إن بعض المشاكل قد برزت فيما يتعلق بقضايا تحويل البيانات وإحضار البيانات عن طريق الجسور والوصلات والأخطاء في النظام وعمليات المستخدمين. وقد تم بالفعل تحديد كثير من الأخطاء في البيانات واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند وقت مراجعة الحسابات. كما تم إصلاح معظم الأخطاء في النظام. ولا يتوقع لأي نظام أن يكون خاليا من الأخطاء كما أن من المرجح أن تظهر أخطاء جديدة في المستقبل. وقال إن مجلس مراجعي الحسابات قد انتقد حقيقة عدم استحداث مجموعة نظامية من الوسائل التشخيصية لإيجاد آلية داخلية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل لكشف عدم التناسق في البيانات. وقد بدأت الإدارة العمل بالفعل بشأن الوسائل التشخيصية لرصد عمليات النظام. وتم وضع وتشغيل ثماني وسائل على أساس منتظم حتى شباط/فبراير ١٩٩٨. وقد أكدت النتائج استيفاء شروط المحاسبة الأساسية. وقال إن الأخطاء، وإن كانت قد وقعت، فهي نادرة الأمر الذي يظهر بوضوح أن من الممكن رصد قاعدة البيانات للحد من خطر وقوع الأخطاء.

١١ - وأضاف قائلا إن صعوبات قد نشأت فيما يتعلق بالتقارير المالية التي تأخرت كثيرا واستغرق إعدادها وقتا وجهدا كبيرا وقال إن من الواضح أن المواصفات الأصلية في ذلك المجال كانت غير كافية. وقد تأثر إصدار التقارير أيضا بالمشاكل المتعلقة بالبيانات. إلا أن مجهودا كبيرا يبذل حاليا لحمل المستخدمين على الإلمام بهيكل البيانات الجديدة قبل تعديل أو تعريف إصدار التقارير.

١٢ - واستطرد يقول إن معظم التقارير المطلوبة بشأن البيانات المالية جاهزة بالفعل. وفي الحالات القليلة التي لن يكتمل فيها التقرير الرسمي سيتم استرجاع المعلومات عن طريق استفسارات قياسية تم وضعها. وينبغي ملاحظة أن تقدما كبيرا قد أحرز في إعداد التقارير والبيانات المالية. وقال إن جميع البيانات المالية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ سوف تكتمل في الموعد المحدد.

١٣ - وقال إن تحسينات قد تحققت في القدرات المتعلقة بتقديم التقارير منذ إجراء استعراض مراجعي الحسابات. وسوف يستمر العمل في وضع تقارير قياسية إضافية بشأن التقارير المطلوبة على أساس منتظم من قبل عدد كبير من المستخدمين ومن مقار العمل. وفي الوقت ذاته يجري العمل على إتاحة مرفق لتمكين المستخدمين النهائيين المختارين من إجراء استفسارات قياسية باستخدام معايير متعددة للاختيار. وسوف تستمر أيضا الاستفسارات المخصصة كما هي الحال في جميع النظم. وأخيرا يجري العمل لاستخدام مرفق جديد من شأنه أن يتيح للنظام الاستجابة على نحو أدق لاحتياجات الإبلاغ المحددة دون الحاجة إلى تحميل تحتي لجميع الجداول الرقمية.

١٤ - ومضى يقول وفي الوقت الذي يجري فيه العمل على تحسين قدرات الإبلاغ وزيادة تحسين التقارير الحالية فليس من الضروري في الوقت الحاضر إصلاح مرفق الإبلاغ الحالي لنظام المعلومات الإدارية المتكامل. وسوف تفي المرافق الجديدة التي تم تركيبها أو التي يجري وضعها بالاحتياجات المحددة من قبل مراجعي الحسابات مع الإبقاء على المرفق الرئيسي الحالي للعدد الأكبر من المستخدمين عامة في كل من المقر والمكاتب البعيدة عن المقر. وقد نشرت جميع التقارير المجمعة في المقر الرئيسي وكغيرها من التسهيلات والأدوات التي

يتيحها نظام المعلومات الإدارية المتكامل على جميع مقار العمل. ويجب الاستمرار في الجهد المبذول لوضع تقارير إضافية وقد طُلبت موارد إضافية لتيسير الإبقاء على الفريق الحالي المخصص لتلك المهمة. وقد احتاج الانتقال من النظم والإجراءات القديمة إلى كثير من الوقت والجهد. وسوف يشكل قفل الحسابات فترة السنتين الحالية أول مرة تطبق فيها مثل هذه الممارسة باستخدام النظام الجديد. ويجب النظر إلى الصعوبات كجز من عملية التعلم والانتقال الضرورية.

١٥ - وقال إن إحدى التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالمراجعة الخاصة التي نفذت في عام ١٩٩٤ هي اكتمال استعراض المستخدمين الذي بدأ في نهاية تلك السنة. وقد كان ذلك الاستعراض ضروريا لتنفيذ الإصدار ٣. وأضاف أن النظام كان مختلفا تماما عند تنفيذه في نيسان/أبريل ١٩٩٦ عن النظام الذي تم تحديده في عام ١٩٩١. وقد تم تخطيط عدد كبير من التغييرات والتحسينات والإصلاحات لتحسين قابليته للاستخدام. كما جرى تحسين تكنولوجي كبير للإبقاء على نظام المعلومات الإدارية المتكامل كأحدث نظام متوفر. واستمر ذلك الجهد بالأولوية الممنوحة للتغييرات اللازمة لتيسير قفل الحسابات.

١٦ - وأضاف أن جميع التغييرات التي يراها الموظفون ضرورية، حتى ولو لم تكن أساسية، قد سجلت في قاعدة البيانات المركزية ورتبت حسب الأولويات. وفي حين أن معظم التغييرات ذات الأولوية بشأن الإصدارين ١ و ٢ قد اكتملت أو قاربت الاكتمال فإن عددا كبيرا من التغييرات ذات الأولوية لا يزال ضروريا من أجل الإصدار ٣ لتيسير تنفيذ النظام بعيدا عن المقر الرئيسي.

١٧ - وفيما يتعلق بالإصدار ٤، الميزانية، قال إن العمل قد بدأ في وضع البرنامج ويجري العمل على تنفيذ النظام في نموذج اختباري بالإضافة إلى النظام الحالي في تموز/يوليه ١٩٩٨. وسوف يستمر العمل المتوازي لفترة ستة أشهر. وسيعكس الناتج النهائي الاحتياجات التي تمت إعادة تعريفها وتعديلها وسيشمل عددا من التعديلات لإدراج احتياجات المكاتب البعيدة من المقر والتغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٩١.

١٨ - وأضاف يقول إن عملية التعيين لـ ٣٤ وظيفة تمول ٢٩ وظيفة منها من المساعدة المؤقتة، كانت عملية صعبة جدا بسبب الطابع المؤقت للوظائف والطلبات المتنافسة للموظفين التقنيين من القطاع الخاص. وقد اكتسب الموظفون الحاليون قدرا جيدا من المعرفة بالنظام كما قاموا بتطوير مجموعة كاملة للتطبيقات في مجالات الموارد البشرية والنقل والشراء. وقد أوصى مجلس مراجعي الحسابات بالإسراع بعملية تعلم النظام وإضفاء الطابع الرسمي على الهيكل التنظيمي الشامل داخل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيم. وقال إن الإدارة توافق على تلك التوصيات.

١٩ - وأضاف يقول إن إنجازا كبيرا قد حققه المشروع حتى الآن وهو تركيب الهياكل الأساسية للنظام في المكاتب البعيدة عن المقر وفي تنفيذ الإصدار ١. ويتمثل التحدي الكبير لفترة السنتين الحالية في تنفيذ الإصدارين ٣ و ٤ للمكاتب البعيدة عن المقر الرئيسي. وقد بدأ العمل التحضيري وتقرر موعد عقد دورة تدريبية للموظفين من تلك المكاتب في نيويورك في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وسوف يتطلب التنفيذ في المكاتب البعيدة عن المقر بذل مجهود هائل. ويتصل بعض الموارد الإضافية التي تم طلبها بتلك المرحلة للمشروع والتي لم يحدد مقاول لها في الوقت الحالي.

٢٠ - وأضاف يقول إن التقرير المرحلي التاسع تضمن وصفا مفصلا للتكاليف المتكبدة حتى الآن. أما تكاليف الصيانة المستمرة فلا ينبغي إدراجها كتكاليف للمشروع. وقد كان من البديهي في عام ١٩٩٤ أن أموال المشروع لم تكن كافية وتم اعتماد ميزانية جديدة للمشروع بلغت ٦٢ مليون دولار بالإضافة إلى تكاليف الصيانة. وقد سلم مجلس مراجعي الحسابات حينها بأن صعوبات إضافية ربما تبرز أثناء تطور المشروع. ويجب الآن مواجهة واقع مشاكل وتعديلات النظم والمشاكل المتعلقة بالبيانات والنقص في الموظفين.

٢١ - وأضاف يقول إن إدارته تدرك القلق الذي تشعر به الدول الأعضاء فيما يتعلق بتكلفة المشروع. وإن التنفيذ الناجح سوف يكلف أكثر مما كان متصورا أصلا. أما التمويل الإضافي، إذا تمت الموافقة عليه فسوف يزيد التكلفة الكلية للمشروع باستثناء الصيانة إلى ٧٢,٩ مليون دولار. ويتفق الطلب مع الأولويات التي أوصى بها مراجعو الحسابات في تقريرهم. ويمر تمويل المشروع بمرحلة حرجة نظرا لأن عدم كفاية الموارد المتاحة في الوقت الحاضر يستبعد إمكانية تنفيذ أنشطة حيوية معينة. ولا يزال هناك مبلغ متبق لم ينفق قدره ٤,٢ مليون دولار من فترة السنتين السابقة. وقد أذنت الجمعية العامة للجنة الاستشارية بالموافقة على استخدام مبلغ إضافي قدره ٣ ملايين دولار. وتنتظر الأمانة العامة في الوقت الحاضر نتائج مداولات اللجنة قبل أن تتقدم إلى اللجنة الاستشارية بصفة رسمية للإفراج عن الأموال.

٢٢ - وأضاف أن النفقات المسقطة لفترة السنتين الحالية تشمل تكاليف تعاقدية وتكاليف تتعلق بالموظفين وتكاليف للتدريب. ونظرا لتعقيد نظام المعلومات الإدارية المتكامل ينبغي أن تدرك الدول الأعضاء الصورة العامة بدلا من التركيز فقط على العناصر الفردية مثل التكاليف التعاقدية.

٢٣ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد بالنيابة لخدمات الدعم المركزية): قال إن العقد المتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل كان قد مُنح في عام ١٩٩١ بعد طرح مناقصة تنافسية دولية جلبت ١٠ عروض. وكان العقد الأساسي ذا سعر ثابت. وكان الغرض هو توفير نظام مُجرب وصالح للعمل تماما وفقا للمواصفات التي حددتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ بمساعدة أحد المتعهدين. وكما هو معتاد، فقد كان من الافتراضات الأساسية التي تضمنها الاقتراح الذي قدم إلى الأمم المتحدة أن يكون التوسع في نطاق المشروع محدودا وأن تكون المواصفات ثابتة وكاملة. ومن الواضح من استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها أن المواصفات التي وضعت في عام ١٩٩٠ لم تف بالاحتياجات التشغيلية للنظام، وهو أمر كان يغدو واضحا كلما تقدم العمل في المشروع.

٢٤ - وقال إنه، للأسف، كثيرا ما كان يثبت عدم ملاءمة المواصفات فيما يتعلق بمشاريع كبيرة جدا وكثيرا ما كان يتعين إعادة بدء المشاريع بسبب أوجه القصور هذه. وقد بذلت المنظمة قصارى جهودها لتفادي حدوث مثل ذلك لنظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٢٥ - وذكر أنه قد جرى الاتفاق في هذا الجزء من العقد على ربط تنفيذ العقد من قِبَل المنظمة بأداء النظام، ذلك أنه رغم الاتفاق على تقديم مدفوعات مرحلية بصورة مستمرة، قد اتفق على تسليم المشروع بأكمله في نهاية فترة العقد. وكانت الأعمال اللاحقة المطلوبة من المتعهد تقوم في معظمها على أساس زمني ومادي، لكي يتم إحداث التغييرات للنظام بالصورة التي يجري بها تسليمه بالفعل أو حال تسليمه على مراحل.

٢٦ - وأضاف أنه قد طرأت مشكلة أخرى في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٩٣ وهي عدم كفاية الموارد التي خصصتها الأمم المتحدة للمشروع. وقد قررت المنظمة في تلك المرحلة طلب مساعدة المتعهد للقيام بمهام تنفيذية، على النحو الموثق في تقرير مراجعة الحسابات السابق والتقارير المرحلية عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وأعيد التفاوض على العقد في عام ١٩٩٤ وكان الطرفان يفترضان أن المواصفات المنقحة للتغييرات المدخلة على الإصدار ٣ مواصفات قطعية وثابتة وسيتسنى من خلالها تنفيذ المشروع في حينه في عام ١٩٩٥.

٢٧ - وقال إن المشروع قد أعيدت برمجته وأعيد وضع الميزانية له في منتصف عام ١٩٩٤، على النحو المفصل في التقرير المرحلي السادس. وجرى كجزء من تلك العملية طلب موارد إضافية لتمويل أعمال تعاقدية وتمت الموافقة على تلك الموارد.

٢٨ - وذكر أنه قد جرى أيضا توزيع موارد داخلية إضافية مما أدى إلى نشوء الحاجة إلى إحداث تغييرات لم تكن متوقعة. وتم الاتفاق مع المتعهد على استراتيجية لتنفيذ تلك التغييرات تستهدف الحد من التأخيرات الناجمة عن الاحتياجات الإضافية واستخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن.

٢٩ - وأضاف أنه يتبين من التأمل في الماضي أن تغيير الاستراتيجية كان يمكن توثيقه بصورة أفضل وتعديل العقد تبعا لذلك. بيد أن المتعهد كان يقوم دوما وعلى سبيل الحصر بأداء مهام محددة جيدا على أساس زمني ومادي وكان موظفو الأمم المتحدة يتحققون من المنتجات والخدمات. فلو كان قد جرى الأخذ بأية استراتيجية أخرى في نهاية عام ١٩٩٤، لكان ذلك قد أسفر عن مزيد من التأخيرات والتكاليف.

٣٠ - وقال إن من الواضح أيضا الآن أنه كان ينبغي في عام ١٩٩٤ إعادة برمجة المشروع وإعادة وضع ميزانيته في وقت أسبق. ونظرا لأن الموارد الداخلية الإضافية التي جرى توزيعها منذ ذلك الحين قد ظلت غير كافية، فقد استخدمت خدمات المتعهد، جزئيا، لتعويض هذا النقص.

٣١ - وذكر أن رصد أعمال المتعهد كان يقوم على التحديد الواضح للأعمال التي طُلب من المتعهد أداؤها وأعدت فواتير بها على أساس زمني ومادي. وكانت الأمم المتحدة تقوم بتوثيق مواصفات التغييرات وباستعراضها والموافقة عليها. وبالتالي فقد جرى توثيق جميع الأعمال المنجزة.

٣٢ - وقال إن قيمة العقد عند منحه في عام ١٩٩١ كانت تمثل ٦٠ في المائة من الميزانية المعتمدة للمشروع. وتبلغ قيمة العقد حاليا ٥٤ في المائة من الأموال المعتمدة، بما فيها تكاليف الصيانة حتى نهاية عام ١٩٩٧. وفي حين أن الأهمية النسبية للعقد قد تناقصت مع اتساع نطاق المشروع، فإن قيمته المطلقة قد زادت.

٣٣ - وأوضح أن زيادة قيمة العقد تعزى إلى عدم كفاية الموظفين الذين جرى إلحاقهم بالفريق القائم على المشروع، كما تعزى إلى أن الإجراءات التصحيحية التي اتخذت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ فيما يتعلق بالإصدار ٣ كان قد فات أوانها، هذا إلى جانب عدم اكتمال المواصفات الأصلية التي قدمت كأساس للعقد في عام ١٩٩١. وأخيرا، فإن ضخامة المهمة وتعقيدها لم يقدرا حق قدرهما منذ بداية المشروع.

٣٤ - وقال إن التنفيذ الناجح للمشروع هو الشاغل الرئيسي للإدارة. فإخفاقه ليس في مصلحة المنظمة ولا دولها الأعضاء. ورغم أن النظام ليس خاليا من العيوب تماما، فإنه يعمل بصورة جيدة ولا يمكن لأي نظام آخر في السوق أن يفي بالاحتياجات المحددة والمعقدة للمنظمة.

٣٥ - **السيد ثورن** (المملكة المتحدة): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة وهي استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، وليتوانيا، وهنغاريا، إلى جانب النرويج، فرحب بالشرط الملازم لنظام المعلومات الإدارية المتكامل وهو أن يتقيد مستعملو النظام تقيدا دقيقا بالنظام المالي والقواعد المالية للمنظمة. وأوضح أيضا أن النجاح في تنفيذ النظام يقتضي التشاور مع الإدارة والموظفين، فضلا عن التعاون الكامل بينهم.

٣٦ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، رغم ترحيبه بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ مشروع النظام، فإنه يشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الكثير من الشواغل التي أبدتها بشأن تنفيذ المشروع. وهو يوافق في هذا الصدد على ضرورة تحليل أسباب الزيادة في تكلفة النظام. ويمكن أن يُكمَّل هذا التحليل بتقييم خارجي مستقل. وسيساعد مثل هذا التحليل في تصحيح أوجه القصور في إدارة المشروع وتنفيذه ورصده التي حددتها اللجنة الاستشارية، ويمكن أن يستخدم أيضا كدراسة للدروس المستفادة من أجل تشغيل النظام وتطويره في المستقبل.

٣٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع اللجنة الاستشارية في توصيتها بأن يتقصى الأمين العام جدوى إعادة إدراج الجزء المتعلق بتطبيقات الميزانية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. بيد أن ذلك لا ينبغي أن يؤدي إلى مزيد من التأخيرات في الجدول الزمني المتوخى للتنفيذ.

٣٨ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يحيط علما باعتزام الأمانة العامة الانتهاء من إعداد كشوف المرتبات بحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨. وأعرب عن أمل الاتحاد في أن ترد في تقرير مرحلي لاحق أخبار تفيد بأنه قد جرى بلوغ الأهداف المحددة للتنفيذ.

٣٩ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفده يساوره قلق شديد إزاء حالة نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ولا سيما الاتجاه غير المقبول إلى تنقيح تقديرات التكاليف بالزيادة كل سنتين أو ثلاث سنوات؛ فالتقدير الأصلي الذي كان ١٧ مليون دولار في عام ١٩٩١ قد تضخم الآن كثيرا فوصل إلى ٧٢,٩ من ملايين الدولارات. وأعرب عن رغبته في معرفة أسباب مثل هذه الزيادات. كما أعرب عن تأييده لرأي اللجنة الاستشارية الذي مؤداه أنه لا يمكن في الوقت الحاضر الموافقة على أموال إضافية للمشروع. وأعرب عن تأييده أيضا للرأي القائل بضرورة أن يقوم مكتب خدمات المراقبة الداخلية بإجراء تحليل شامل لأسباب الزيادة في تكلفة عقد النظام وبتقديم هذا التحليل إلى اللجنة.

٤٠ - **السيدة سيلوت برافو** (كوبا): قالت إن وفدها يساوره القلق لأنه رغم ضخامة الأموال التي انفقت على مشروع النظام على مدى ١٠ سنوات وقدرها ٧٥ مليون دولار، فقد بلغت كثرة المشاكل التي صادفها حدا تعذر عنده حتى إجراء تقييم عام لجدوى النظام في تحسين إدارة التدابير الإدارية وتجهيزها. فقد خلصت المراجعة التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات إلى وجود عدة مشاكل زادت من تأخير تنفيذ المشروع ورفعت تكاليفه.

وأعربت عن قلقها إزاء اعتماد المنظمة الشديد على المتعهد في أداء مهام كان يمكن إسنادها إلى موظفيها أنفسهم. وقالت إن تنفيذ الإصدار ٢ قد توقف لأنه لا يتمشى مع احتياجات النظام أو مع المتطلبات المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وقالت إن هناك أخطاء وتناقضات في قاعدة البيانات المالية للإصدار ٣ نجمت عن التأخيرات في إعداد البيانات المالية.

٤١ - وأضافت أن من المستحيل رصد التنفيذ الفعلي للمشروع بسبب عدم استكمال قائمة البنود المقرر إنجازها وخطة العمل؛ وقد أدى ذلك إلى استحالة معرفة ما إذا كان ينبغي تغطية تكاليف التغييرات المقترحة من أجل تحسين النظام بضمان العقد أو بأموال الطوارئ.

٤٢ - وأعربت عن تأييدها لتوصية المجلس بشأن الحاجة إلى استكمال قائمة البنود المقرر إنجازها وخطة العمل كي يصبح بالإمكان رصد المدفوعات والبنود المقرر إنجازها. وقالت إنه ينبغي للأمانة العامة أن تحدد المتعهد وأن تبين ما إذا كان قد جرى توخي إمكانية تغييره.

٤٣ - وذكرت أنه قد تقرر في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٥٢ ألف أنه لا ينبغي الارتباط باعتماد المبلغ الإضافي المرصود للنظام والبالغ ٣ ملايين دولار دون موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية. وقد ذكر أن هناك احتياجا إضافيا قدره ٧,٤ ملايين دولار، دون أن يقدم تبرير للالتزام بهذا المبلغ. وهذه ليست حادثة منعزلة؛ فأوجه القصور التي ذكرها مجلس مراجعي الحسابات يبدو أنها تدل على وجود افتقار كامل إلى الشفافية في تنفيذ المشروع.

٤٤ - وقالت إن التدابير الرامية إلى الاقتصاد التي اتخذت في فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ كان من نتيجتها تأخر أو تأثر عدد من النواتج. ويقول الأمين العام إن من الممكن أن يتم تمويل النظام من المبالغ التي تبقت تحت أبواب أخرى بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم، خطيا، بيانا بمجموع هذه المبالغ مع توزيع لها حسب الباب، ولا سيما الأبواب المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٥ - وقالت إنه ينبغي إعادة تقييم الحاجة إلى أموال إضافية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في ضوء الصعوبات المذكورة أعلاه، ولا سيما عدم وجود أي نظام لتقييم تنفيذ المشروع. وينبغي أن يقدم أي طلب لتخصيص موارد إضافية للمشروع في إطار فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وأن يكون مرهونا بالموافقة النهائية عليه من قِبَل الجمعية العامة.

٤٦ - **السيد ياماجيوا** (اليابان): لاحظ أن تكلفة المشروع قد ازدادت من التقدير الأصلي في عام ١٩٨٨ وقدره ٢٨ مليون دولار إلى ٧٢,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وذلك باستثناء تكاليف الصيانة التي بلغت ٢٢,٥ مليون دولار. وقال إن وفده، بينما يدرك أهمية تحسين التكنولوجيا في الأمم المتحدة، يرى أن تلك التكاليف كبيرة بشكل غير متناسب. وأنه لا بد من تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالكامل. وينبغي أن تكتمل مرحلة تطوير وتنفيذ المشروع مع نهاية عام ١٩٩٩ على الأكثر؛ ويجب أن تؤكد الأمانة العامة أنه سيتم الالتزام بالجدول الزمني.

٤٧ - وأيد رأي اللجنة الاستشارية القائل بأن مكتب خدمات المراقبة الداخلية يجب أن يقوم بتحليل شامل لأسباب زيادة تكلفة عقد مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ وينبغي أن تتفاوض الأمانة العامة مع المتعهد بشأن شروط أكثر انصافا. أما بالنسبة لاقتراح استيعاب مبلغ ٧,٤ ملايين دولار المتبقي من الـ ١٠,٤ ملايين دولار المطلوبة لفترة السنتين الحالية في الاعتماد النهائي لفترة السنتين السابقة، قال إن وفده يتفق مع الأمين العام في اقتراحه الموافقة على مبلغ ٣ ملايين دولار في الاعتماد النهائي لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦ على أساس أن يكون مفهوما أن المبلغ كان ضروريا في تلك الفترة. إلا أنه ليست هناك دلالة واضحة على أن ذلك هو الحال. وأعرب عن رغبته في معرفة مقدار ما سيستخدم من الاحتياج الإضافي البالغ ١٠,٤ ملايين دولار للوفاء بالالتزامات من الفترات السابقة.

٤٨ - واضاف أنه لا يمكن، في ذلك الصدد، أن يستخدم الفائض الإضافي الممكن، وقدره ٧,٤ ملايين دولار، بشكل تلقائي لغرض مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ومن حيث المبدأ، ينبغي رد ذلك المبلغ إلى الدول الأعضاء؛ أو بدلا من ذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تناقش كيف ستستخدم الموارد الإضافية، آخذة في اعتبارها أن عددا من البرامج والأنشطة قد أرجئ أو أجل أو اختصر أثناء فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويجب أن تطلب الموارد اللازمة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في سياق الميزانية البرنامجية الحالية.

٤٩ - **السيد كبير** (بنغلاديش): قال إن التقارير المعروضة على اللجنة تشهد بأن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل كان سيئ التخطيط والتحديد والتنفيذ. وإن المعوقات التي برزت في مرحلة التخطيط مازالت تنتاب المشروع. وليس من الواضح من الذي كان مسؤولا عن سوء الإدارة ذاك أو ماهو الإجراء الذي اتخذ للتغلب على المشاكل وجعل النظام صالحا للتشغيل. ويجب المحافظة بدقة على الشفافية والمساءلة في مثل هذا المشروع المالي الكبير. وقد عدل العقد ١٤ مرة، بدءا من تقدير مبدئي قدره ٢٨ مليون دولار إلى ما يزيد على ٧٢ مليون دولار. وقالت الشركة المتعاقدة إن عمليات إعادة التفاوض كانت بسبب تأخيرات من جانب الأمم المتحدة، وإن الأمم المتحدة لم تستطع نشر العدد الكافي من الموظفين لمواجهة احتياجات المشروع، وكان على الإدارة أن تدفع ٢,٥٩ مليون دولار كتعويض عن التأخيرات التي عزيت إلى الأمم المتحدة. إلا أن تلك التأخيرات، وفقا لتقرير اللجنة الاستشارية، لم تحلل أو تعالج بشكل موضوعي. ومن حق الدول الأعضاء أن يفسر لها لماذا أجبرت المنظمة على تحمل ذلك العبء المالي وما هي الظروف التي لابست ذلك. ومن الواضح أيضا أنه لم يكن هناك خط أساسي تعتمد عليه المنظمة في رصد تنفيذ العقد.

٥٠ - وأضاف أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ أن الإدارة قد تعاقدت على تنفيذ مهام كان ينبغي أن تؤديها بنفسها. وفي بعض الحالات اضطلع المتعاقد باستعراض المستخدم لأداء البرنامج وذلك انتهاكا للعقد وللعلاقة بين الأطراف. وقد زادت تلك الممارسة من اعتماد المنظمة على المتعهد؛ وينبغي تنمية الخبرة الفنية الداخلية بغية تقليل مثل هذا الاعتماد. ولاحظ مع الارتياح الجهود المبذولة من أجل تعيين موظفين للمشروع، وطلب معلومات عن التقدم المحرز في ذلك الصدد. وبينما أشاد بالوفورات التي تحققت في مجال السفر، والمعدات الحاسوبية، والبرامجيات والتدريب، شارك اللجنة الاستشارية رأيها القائل بأنه لا ينبغي أن تؤثر الجهود المبذولة لتحقيق الوفر تأثيرا سلبيا على تدريب الموظفين، الذي هو حيوي بالنسبة للتنفيذ الفعال لنظام المعلومات الإدارية المتكامل وتشغيله. كما أيد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأنه ينبغي أن يُلم موظفو الأمم المتحدة المشتركون في التدريب على النظام بالخبرة الفنية المتاحة من المتعهد.

٥١ - وقال إنه نظرا لمشاكل سوء الإدارة والتنفيذ والرصد، المتعلقة بالمشروع يؤيد وفده اقتراح اللجنة الاستشارية أن يستعرض مكتب خدمات المراقبة الداخلية جميع جوانب المشروع ويقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وأيد أيضا توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتعديل تعهد الأداء المقدم من المتعهد لكي تظهر فيه زيادة تكلفة المشروع. واشار إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/52/755، الفقرات ٩٤-٩٦) متسائلا عما إذا كان أي تقدم قد أحرز فيما يتعلق بالحصول على الموافقة على سياسة أمن نظم المعلومات وتنفيذها.

٥٢ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده مهتم جدا بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، لا بسبب إمكانياته الضخمة فحسب وإنما أيضا بسبب المشاكل التي واجهها، بما في ذلك تجاوز التكاليف بقدر كبير. وأعرب عن أمله أن يكون تطوير النظام اقترب من النهاية وأن تبدأ المنظمة جني فوائد ذلك النظام المعقد الباهظ التكلفة والبالغ المقدرة.

٥٣ - ورحب بتقرير مجلس مراجعي الحسابات، وبما ورد فيه من توصيات كثيرة قيمة، بوصفه مثالا للمراقبة الداخلية الجيدة.

٥٤ - وقال إن عدة من استنتاجات المجلس مثيرة للاهتمام بصفة خاصة. فالتكلفة التقديرية للمشروع ازدادت إلى أكثر من الضعف، واضيفت خمسة أعوام على الأقل إلى الجدول الزمني لتطوير نظام ستكون له قدرات أقل من المتوخاة أصلا. وأغفل الآن عنصر صياغة الميزانية من عناصر النظام، بينما تعين إيقاف العنصر المتعلق بمستحقات الموظفين بعد ١٨ شهرا من تشغيله.

٥٥ - كما احتوى تقرير اللجنة الاستشارية عددا من الملاحظات التي يؤيدها وفده تماما. ومع ذلك، وإن كان وفده يؤيد الحاجة إلى إجراء تحليل للعقد، يرى أن مجلس مراجعي الحسابات هو أفضل من يمكنه إعداده. وفيما يتعلق بمبلغ عقد الأداء، ينبغي تقديم مزيد من المعلومات عن أهمية عقد للأداء في المرحلة الحالية. وهو يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أن طبيعة التكلفة الإضافية للعقد الخاص بنظام المعلومات الإدارية المتكامل قد كافأت في الواقع المتعهد على التأخير وتجاوز التكلفة بينما لم تفعل سوى القليل لتقديم المنتجات جيدة النوعية. وأعرب عن أمله أن تكون الأمانة العامة قد عدلت ذلك الترتيب من أجل تقليل تعريض المنظمة لتلك المخاطرة إلى أدنى حد. واتفق أيضا مع اللجنة الاستشارية على أنه لم يكن ينبغي أن تدفع المنظمة مقابلا لتغييرات العقد دون التحقق من أنها تقع في نطاق العقد بالفعل. وأعرب عن أمله في أن تسترد المنظمة المبالغ التي أنفقتها على التغييرات الـ ١٩٩ التي أجريت لتصحيح أخطاء وكان ينبغي أن تندرج تحت الضمان؛ وينبغي أن تستخدم المبالغ المستردة في خفض المبلغ الذي طلبته الأمانة العامة لإكمال نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٥٦ - وقال إن مسألة التمويل الإضافي تثير القلق. إلا أنه من المهم أن يحقق النظام قدرته التشغيلية الكاملة. وستقبل الولايات المتحدة على مضض تخصيص ٧,٤ ملايين دولار إضافية من الاعتماد الموافق عليه للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، شريطة أن تنفذ الأمانة العامة توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وأن يواصل المجلس رصد المشروع وينبه اللجنة لدى ظهور أول بوادر تعقيدات إضافية.

٥٧ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن الصعوبات العديدة التي تواجه نظام المعلومات الإدارية المتكامل ترجع إلى سوء إدارة وتنفيذ ورصد النظام. وإن أوجه القصور تلك شملت الافتقار إلى خطة صيانة طويلة الأجل وإلى الموظفين المؤهلين من داخل المنظمة لتقليل اعتماد المنظمة على المتعاقدين الخارجيين. ومع اعترافه بالجهود المبذولة لعلاج المشاكل، يرى أن هناك حاجة لعمل المزيد. وهو يرحب بما أفادته المعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة العامة عن الجهود المبذولة لتعيين موظفين لملء وظائف نظام المعلومات الإدارية المتكامل الشاغرة.

٥٨ - **السيدة شن يوي** (الصين): قالت إن وفدها أيضا يساوره القلق بشأن الصعوبات التي صودفت في تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل واتفقت مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. والحالة التي لفتت اللجنة الاستشارية الانتباه إليها المتعلقة بدفع مبالغ للمتعهد دون اعتبار لتوقيت المتسلمات ونوعيتها وإنما على أساس عدد الساعات المطالب بها فقط، منافية للعقل بوضوح ولا بد من تصحيحها. كما ينبغي استرداد المبالغ التي دفعتها الإدارة بطريق الخطأ مقابل العمل الخارج عن النطاق. وعلاوة على ذلك ينبغي أن توضح الأمانة العامة الأساس الذي دفعت الإدارة بناء عليه هذه المبالغ إلى متعهد نظام المعلومات الإدارية المتكامل على سبيل التعويض عن التأخير الذي عزي إلى الأمم المتحدة.

٥٩ - وقال إنه كان من الضروري أن تدرب المنظمة أعدادا كافية من موظفيها على الإشراف على نظام المعلومات الإدارية المتكامل وصيانته لا لتقليل اعتمادها على المتعهد فحسب وإنما أيضا لتعزيز قدرتها على التفاوض من مركز متكافئ. ولقد امتص النظام بالفعل قدرا كبيرا من الموارد، وكان المقصود به تحسين قدرة المنظمة على أداء ولاياتها بفعالية. وأعربت عن أملها في أن يؤدي تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات إلى تمكين نظام المعلومات الإدارية من القيام بالدور الذي قصد منه.

٦٠ - **السيد هانسون** (كندا): قال إنه يشارك القلق الذي أعربت عنه وفود أخرى بشأن زيادة تكلفة نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونواحي القصور في إدارة المشروع. إلا أن نظاما من ذلك القبيل هو نظام فريد من عدة وجوه، ليس تعقده أقلها. ولذلك مما هو أكثر أهمية الالتزام بدقة بالمبادئ الموضوعة لإدارة المشروع وتنفيذها.

٦١ - وقال إنه هو نفسه اشترك في عدة مشاريع مماثلة في كندا لتكنولوجيا المعلومات وليس أي من المشاكل التي واجهها نظام المعلومات الإدارية جديدا عليه. وإنه في الواقع على وعي بمشاريع أصغر حجما أنفق عليها أكثر من اللازم وعادت بأقل من اللازم. وتتميز مشاريع تكنولوجيا المعلومات بتحدي التنفيذ في سياق تكنولوجيا سريعة التطور. وما كان يتعين بنائه حسب الطلب منذ بضع سنين ربما يكون متاحا حاليا جاهزا.

٦٢ - وفي مشروع طويل الأمد بهذا الشكل، يجب أن تحتوى خطة التنفيذ نفسها على فرص ذاتية لتقييم احتياجات المشروع وما هو المتاح في الصناعة. وهذا يمكن أن يتطلب في بعض الأحيان التخلي عن الجهود المبذولة لصالح النهج الجديدة. ولم يتوقع وفده في الواقع أنه سيأتي يوم يمكن أن يقال فيه إن المشروع قد اكتمل ولا حاجة لعمل أي شيء آخر. وستكون هناك حاجة دائما إلى تحسينات في المستقبل. فعندما يتوقف تطور مثل هذا النظام، سرعان ما يصبح باليا.

٦٣ - **السيد أوداغا - جالومايو** (أوغندا): قال إنه من المفيد أن تتاح التقارير الشفوية التي أدلى بها رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ووكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والأمين العام المساعد بالنيابة لخدمات الدعم المركزي في شكل مكتوب لأعضاء اللجنة. ورغم أنه يتفق مع ممثل كندا على الحاجة إلى التحسين المستمر للنظام، من المهم مع ذلك التمييز بين تحسين النظام وجعله جاهزا للتشغيل.

٦٤ - ويمكن تشبيه نظام المعلومات الإدارية المتكامل ببناء تطلب تخطيطه إنشاء بيت من طابق واحد ولكن أضيفت إليه أدوار متعاقبة إلى أن أصبح البناء الفوقي أثقل من أن تتحمله قواعده. وشملت الخيارات التي واجهها البناة إما التوقف عند مستوى تستطيع القواعد أن تدعمه، أو تصحيح المشاكل الهيكلية، أي تغيير المتعهد لتجنب زيادات أخرى في التكلفة أم التخلي عن المشروع برمته وبدء مشروع آخر.

٦٥ - لقد أصيب نظام المعلومات الإدارية بمرض مزمن ولا بد للمنظمة أن تختار بين التخلي عنه أو تقديم الموارد اللازمة لجعل المشروع صالحا للتشغيل. وتؤيد أوغندا الخيار الثاني إذا ما طلب الأمين العام ذلك وبافتراض تحديد موعد نهائي لإكمال المشروع وتسليمه إلى المنظمة لكي يديره موظفون من داخلها.

٦٦ - وأخيرا، أعرب عن رغبته في معرفة هوية المتعهدين اللذين اشتركا في المشروع حتى الآن وأيد توصيات مجلس مراجعي الحسابات، التي ينبغي أن تنفذ دون إبطاء.

٦٧ - **السيد ساها** (الهند): أيد آراء مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وانضم إلى ممثل أوغندا في طلب إتاحة بيانات مسؤولي الأمانة العامة بشأن الموضوع مكتوبة. وأضاف أنه سيكون من المفيد لو أمكن تعميم جميع المقترحات بشأن معالجة الحالة حتى تستطيع الوفود رصد الحالة بشكل أكثر فعالية.

٦٨ - **الرئيس**: قال إن بيانات ممثلي الأمانة العامة ستتاح مكتوبة بعد ظهر ذلك اليوم لأعضاء اللجنة.

٦٩ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال إن من الأساسي لفهم الحالة رسم حد واضح بين أوائل التسعينات وتصحيح المسار الذي جرى في عام ١٩٩٤. وإن الجهود الأولية لتنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل حذت حذو منظمة الأغذية والزراعة، التي انتهت جهودها هي نفسها لتفصيل ترتيبات لإدارة المعلومات بالفشل وبحذف ٣٠ مليون دولار.

٧٠ - ولا بد من تذكر أن معدل الفشل في تطوير نظم إدارة المعلومات كان ٦٠ في المائة. وليس هناك في الوقت الحالي نظام متاح تجاريا له كل الوظائف التي تحتاجها المنظمة، وإذا تعين الاختيار مرة أخرى، سيظل نظام المعلومات الإدارية المتكامل يحظى بالاختيار.

٧١ - وأثناء تنفيذ النظام، واجه المخططون ثلاث مفاجآت. فاكتشف في تنفيذ الإصدار ١، أن المنظمة فقدت السيطرة على تدفق أوراقها المتعلقة بحالة موظفيها وكان لا بد من إجراء تصحيحات. واصطدم الإصدار الثاني بمشكلة التعقد الضخم لمستحقات الموظفين، مما استلزم إعادة تصميم الإصدار. والأسوأ من ذلك، ما حدث أثناء

عملية التحويل، التي بدأت في نيسان/أبريل ١٩٩٦، من رفض النظام الجديد لبعض تفاصيل كشف الحساب. ونتيجة لذلك، تعين إعادة تجهيز كل عنصر من عناصر المعلومات المتعلقة بمعاملات مالية قيمتها ٢١ بليون دولار. وأفاد أنه ليس بإمكانه إعطاء تأكيدات بأن المستقبل لا يخبئ مفاجأة رابعة في ناحية ما. وإن مما له أهمية أساسية ربط جميع الإصدارات ببعضها البعض ما دامت هناك قاعدة بيانات مشتركة والمعلومات لا تدخل في النظام سوى مرة واحدة.

٧٢ - وأضاف أنه قد ثبتت صعوبة توظيف موظفين مؤهلين لإدارة المشروع، بسبب اشتداد الطلب على أولئك الأشخاص في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠. غير أنه أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بنظام المعلومات الإدارية المتكامل وأن المنظمة تعمل مع البرنامج الإنمائي ومع عدد آخر من الصناديق والبرامج التي التزمت بإصدارات مختارة. ومن الأساسي، رغم العديد من الصعوبات أن يكون هناك نظام مكرس جاهز للعمل مع نهاية عام ١٩٩٩.

٧٣ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد بالنيابة لخدمات الدعم المركزية): قال إن العمل الذي قام به المتعهد ذو صلة وثيقة بأعمال الأمانة العامة وبالتالي فإن النظر في أداء المتعهد يتصل أيضا بأداء الأمانة العامة.

٧٤ - وذكر أن المتعهد كان شركة دلويت وتوش. وفي عام ١٩٩١ نظمت مناقصة لاختيار متعهد جديد؛ واستجابت عشر شركات واعتبرت ست منها مقبولة واختيرت اثنتان للفرز النهائي، ورسا العطاء على شركة برايس ووترهاوس. وهكذا فقد اتبعت إجراءات عملية المناقصة العادية.

٧٥ - وقال إنه لا يرى تغيير المتعهد أمرا عمليا. فقد عملت الأمانة العامة بصورة وثيقة مع المتعهد، وإذا جيء بمتعهد جديد تعين أن تكون هنالك فترة انتقال تنتج عنها إضاعة للوقت. وتستطيع الأمانة العامة أن تستفيد من المساعدة المؤقتة ومن القدرات المتوفرة داخليا كي يتمكن أولئك الأشخاص من أن يحلوا محل المتعهد في تولي مسؤولية المشروع بعد اكتماله.

٧٦ - وقال إن من الضروري عند النظر في مقدار تصاعد التكاليف، التفريق بين تكاليف المتعهد وتكلفة المشروع الكلية. وكما يبين التقرير المرحلي التاسع فقد ارتفعت تكلفة المشروع بـ ٤٢ مليون دولار وليس ٧٢ مليون دولار كما ادعت بعض الوفود. وقال إنه سبق أن علق على ضمان الأداء. ففي البداية كان هنالك عقد محدد الأجل والسعر، ولكن للأسباب المذكورة في التقرير تغيرت طبيعة العقد والعمل، ومن ثم كانت أهمية ضمان الأداء كوسيلة للاستيفاء.

٧٧ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): رد على السؤال الذي أثاره ممثل اليابان فقال إن الجدول الوارد في الصفحة ٩ من الوثيقة A/52/711 يبين المبالغ المعتمدة حتى الآن لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، والمبلغ الكلي المطلوب. وهي زيادة تبلغ حوالي ١٠,٤ مليون، كلها للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وليس فيها ما يتصل بالتزامات عن فترة سابقة. ولأسباب محاسبية فنية محضة كان قد تم الالتزام بمبلغ الثلاثة ملايين الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين قبل قفل الحسابات، ولكن ذلك المبلغ متوفر للنقل إلى حساب نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٧٨ - وقال ردا على سؤال عما إذا كان الفائض المستبقي ليستخدم لتمويل مبلغ الـ ٧,٤ مليون المطلوب حاليا قال إن الفوائض المستبقاة تقيد عادة لحساب الدول الأعضاء للتعويض عن الأنصبة التي تقرر في المستقبل، إلا أنه حدث في مناسبات أخرى في الماضي أن استعملت الفوائض وفقا لرغبات الدول الأعضاء؛ وقد اقترحت الأمانة العامة على اللجنة الاستشارية إتاحة الوفر لنظام المعلومات الإدارية المتكامل على سبيل الاستثناء من الإجراءات العادية، وأوصت اللجنة الاستشارية باتباع ذلك الإجراء.

٧٩ - وقال ردا على ممثل كوبا إنه كان متوقعا توفر فائض صغير جدا في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧ مقداره ١٠,٣ مليون دولار، منها ٧,٤ مليون دولار مطلوبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل؛ وبالنسبة للمصروفات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي فقد حدث تجاوز طفيف في الصرف على الأبواب من ٧ (ألف) إلى ٢٠ من الميزانية البرنامجية مقداره حوالي ١,٤ مليون دولار، غير أن ذلك التجاوز في الصرف يخضع لنقل الأرصدة بين أبواب الميزانية. وأضاف أن الأمانة العامة سوف تقدم بتوصية بذلك المعنى إلى اللجنة الاستشارية قبل قفل الحسابات.

صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات العالمية (A/52/7/Add.9)

٨٠ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن تقرير اللجنة الاستشارية (A/52/7/Add.9) يتناول مسألة تبرع السيد روبرت إدوارد تيرنر الثالث (تيد تيرنر) بمبلغ بليون دولار، وتضمن معلومات عن تبادل للرسائل بين الأمين العام واللجنة الاستشارية بشأن تلك المسألة.

٨١ - وذكر أن بإمكان الأمين العام إنشاء الصناديق الاستئمانية بعد إخطار اللجنة الاستشارية، ويمكن أن تنشأ تلك الصناديق بقرار من الجمعية العامة أو من مجلس الأمن. وفي الحالة الراهنة كان الأمين العام قد قرر إنشاء صندوق استئماني لتولي تبرع السيد تيرنر. وفي الأحوال العادية تقوم اللجنة فقط بالموافقة على توصيات الأمين العام بإنشاء وظائف ممولة من صندوق استئماني، بيد أن اللجنة الاستشارية قد خلصت في الحالة الراهنة أنها يجب أن تنقل إلى الجمعية العامة المعلومات التي وصلتها من الأمين العام والرد الذي بعثت به إليه وذلك نظرا إلى أن الصندوق الاستئماني فريد الطابع من حيث حجمه والآثار المترتبة عليه.

٨٢ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية ذكرت في رسالتها إلى الأمين العام، أنها توافق على اقتراحه إنشاء وظيفة مدير تنفيذي برتبة أمين عام مساعد واشترطت أن يخضع مستوى الوظيفة للاستعراض لفترة ما بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وطلبت أيضا، بالنظر إلى الطبيعة الفريدة لهوية تيرنر، بأن تزود بميزانية إدارية كاملة للصندوق الاستئماني، وأن تُعرض عليها لموافقتها المسبقة جميع الميزانيات الإدارية اللاحقة على أساس سنوي.

٨٣ - وقال إن تقرير اللجنة الاستشارية ليس مقصودا منه أن تتخذ اللجنة الخامسة أي إجراءات، وإنما هو للإحاطة. وعندما تتسلم اللجنة الاستشارية المعلومات الإضافية التي طلبتها فإنها ستقدم تقريرا إلى الجمعية العامة وتتقدم بأي توصيات ذات صلة.

٨٤ - ومضى يقول إنه بموجب المادة ١٠٧ (٧) من النظام المالي لا يمكن قبول الهدايا والتبرعات التي تنطوي مباشر أو بصورة غير مباشرة، على مسؤولية مالية تقع على عاتق المنظمة إلا بموافقة الجمعية العامة، ولكن لم

يتم بلوغ تلك المرحلة، وقال إن اللجنة الاستشارية سوف تقدم تقريرا آخر بعد أن تتلقى مزيدا من المعلومات من الأمين العام.

٨٥ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن على اللجنة الاستشارية أن تعود إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب وأن تتقدم بالتوصيات ذات الصلة، وينبغي أيضا أن تبلغ الجمعية العامة بأي مشاكل تطرأ في إنشاء الصندوق الاستئماني. وحيث أن اللجنة الخامسة مسؤولة عن مسائل الإدارة والميزانية فعليها أن تتابع عن كثب إنشاء الصندوق الاستئماني.

٨٦ - **السيد ثورن** (المملكة المتحدة): قال متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد الأوروبي لاحظ من رسالة الأمين العام إنه سيوالي إبلاغ الجمعية العامة بصورة منتظمة بالقرارات التي يتخذها بناء على نصيحة المجلس الاستشاري بشأن المشاريع التي تمولها مؤسسة الأمم المتحدة وأن الشفافية مهمة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي لاحظ أيضا اهتمام اللجنة الاستشارية بتكاليف إدارة الصندوق الاستئماني وأنه يوافقها على أن ثمة حاجة إلى توضيح؛ إذ لا سبيل إلى تحميل الميزانية العادية أي نفقات دون مشورة اللجنة الخامسة مقدما.

٨٧ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الوثيقة A/52/7/Add.9 بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكات العالمية يتضمن معلومات جديدة بالغة الأهمية بالنسبة لوفده. وأضاف أن وفده لا يرغب في مفهوم أن تكون مؤسسة الأمم المتحدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأمم المتحدة ككل. وقال إنه وإن كان كل تبرع للمنظمة هو موضع ترحيب، إلا أن تلك التبرعات تظل مسألة شخصية، وينتهي دور المانح متى تقدم بتبرعه. وقال إنه لا حاجة لإقامة اتصالات منتظمة مع رئيس مؤسسة الأمم المتحدة.

٨٨ - وفيما يتعلق بتقديم الأمين العام بيانات منتظمة عن الأداء المالي والموضوعي إلى الصندوق الاستئماني ومؤسسة الأمم المتحدة حسب ما ورد في الفقرة ١٧ من الوثيقة، قال إن تلك القضية تخص الجمعية العامة واللجنة الخامسة بوصفهما هيئتين سياسيتين. وأضاف أنه ينبغي توفير معلومات إضافية للجنة عن المسألة حتى تتمكن من اتخاذ القرار المناسب.

٨٩ - **السيد أوداجا - جالومايو** (أوغندا): قال إن الصندوق الاستئماني، نظرا إلى أنه ليس صندوقا عاديا، يجب إدارته بعناية كبيرة تحقيقا للأهداف المبتغاة. وإن الأمين العام أشار في رسالته إلى أن المدير التنفيذي سيكون مسؤولا مسؤولية كاملة عن الاستعراض البرنامجي الشامل والتحليل المواضيعي للمشاريع المقترحة. وسأل كيف يمكن تحقيق التزامن مع الخطة المتوسطة الأجل. وفي معرض إشارته إلى الفقرة ٦ من ورقة المفهوم العام، سأل عن الجهة التي تحدد الاحتياجات الملحة للمجتمع الدولي، ففي الظروف العادية يتم تحديد الاحتياجات من خلال العملية المشتركة بين الحكومات. وأضاف أن الفقرة ٨ تشير إلى المنظمات غير الحكومية وتساءل هل يعني ذلك كل المنظمات غير الحكومية من الجنوب والشمال، إذ أنه كان هناك دوما في الماضي غياب بيّن لمنظمات الجنوب غير الحكومية.

٩٠ - وقال إن رسالة رئيس اللجنة الاستشارية ذكرت أن اللجنة واثقة من أن كل جهد سيبذل لكفالة وجود تدفق نقدي مستمر وموثوق. وسأل ما هي تلك الجهود التي تفكر بها اللجنة.

٩١ - ومضى يقول إنه وإن كان رئيس اللجنة الاستشارية قد قال إن التقرير قدم إلى اللجنة على سبيل الإحاطة، فقد وافقت اللجنة الاستشارية في رسالتها إلى الأمين العام على اقتراحه بإنشاء وظيفة على مستوى رتبة مساعد أمين عام؛ وليس من الواضح إذا كانت اللجنة الاستشارية أو الجمعية العامة هي التي يجب أن تنشئ تلك الوظيفة. وقال إن وفده يطلب معلومات من مكتب إدارة الموارد البشرية عن عدد الوظائف برتبة مد - ٢ عام ١٩٩٦ وفي الوقت الحاضر، موزعة تفصيليا على أساس الجنسية ونوع الجنس.

٩٢ - **السيد ساها** (الهند): قال إن وفده سبق أن علق على موضوع الصندوق الاستئماني أثناء النظر في الحالة المالية للمنظمة وإنه يؤيد التعليقات التي أدلى بها ممثل الجزائر والطلب الذي تقدم به ممثل أوغندا.

٩٣ - **السيدة سلوت برافو** (كوبا): قالت إن وفدها يؤيد التعليقات التي أبداها ممثلو الجزائر والجمهورية العربية السورية وأوغندا ولا سيما ما يتعلق منها بدور الجمعية العامة واللجنة في النظر في الاقتراح. وأضافت أن هنالك عددا من الأسئلة تحتاج إلى الإيضاح والنظر من قبل الجمعية العامة. وأعربت عن أملها في أن توضع في الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن المسألة تلك الشواغل والمقترحات التي قدمها مختلف الوفود.

٩٤ - **السيد مسران** (ماليزيا): قال إنه يجب إعطاء الفرصة للدول الأعضاء للتعليق على إنشاء الصندوق الاستئماني، وإن وفده مهتم بمعرفة الشروط واللوائح ذات الصلة بالصندوق.

٩٥ - **السيد ميرمحمود** (جمهورية إيران الإسلامية): سأل إن كان سيجري تمويل الموظفين وتكاليف الدعم من الصندوق الاستئماني أو من مصادر أخرى.

٩٦ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال ردا على سؤال ممثل أوغندا بشأن الاحتفاظ بتدفق نقدي مستمر، إن الاحتياطي التشغيلي كان مقصودا منه تمويل الحساب بانتظار وصول الاشتراكات. وأضاف أن اللجنة الاستشارية رأت أن على الأمانة العامة بذل الجهود لضمان تدفق نقدي مستمر للصندوق الاستئماني حتى لا تدخل الأمانة العامة في التزامات دون أن يكون لديها النقد اللازم لتمويلها كما حدث في الماضي.

٩٧ - وقال عن دور اللجنة الاستشارية في الموافقة على إنشاء وظيفة المدير التنفيذي إن الإجراء المتبع هو أن كل الوظائف المملولة من مصادر خارج الميزانية برتبة مد - ٢ فما فوق والتي يقرر الأمين العام تمويلها من الصندوق الاستئماني ينبغي أن تنال موافقة اللجنة الاستشارية. وقد اتبع ذلك الإجراء ولكن نظرا للطبيعة الفريدة للعملية طلبت اللجنة الاستشارية أيضا أن تقدم إليها الميزانيات.

٩٨ - وذكر أن تكاليف الموظفين والدعم بالنسبة للصندوق الاستئماني سيتم تمويلهما من الصندوق الاستئماني نفسه. أما فيما يتعلق بمسألة دور الجمعية العامة في إنشاء الصندوق، فإن الأمين العام قد أنشأ الصندوق لإدارة تبرع السيد تيد تيرنر، وأنه سبق للأمين العام أن تلقى كثيرا من التبرعات وأنشأ صناديق استئمانية لغرض إدارة تلك الموارد طبقا لرغبات المانحين. وهكذا فإن الأمين العام إنما اتبع الممارسة العادية. ولم يكن هنالك ما هو فريد في إحاطة الجمعية العامة، إذ أن اللجنة الاستشارية تعتقد بأن مثل تلك العملية يجب أن تتسم بالشفافية.

٩٩ - وفيما يتعلق بمسؤولية المدير التنفيذي، أشار إلى الترابط بين الفقرتين ٣ و ٧ (أ) من ورقة المفهوم العام.

١٠٠ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال إنه لم يتم البت نهائيا في اتفاق العلاقة بالنسبة للصندوق الاستئماني، ولكن الاتفاق سيُفصّل التزامات ومسؤوليات طرفي التبرع. وقال إنه سيتم، بعد وضع تعليقات اللجنة الاستشارية في الاعتبار، تضمين الاتفاق ترتيبا من شأنه أن يجعل الاستلاف من الصناديق الأخرى أمرا غير ضروري، إذ أن الصندوق الاستئماني سيمول من مؤسسة الأمم المتحدة. وذكر أن المقصد العام للأمين العام موضح تماما في الوثيقة؛ فالتبرعات ستدعم ولكنها لن تحل محل برامج الأمم المتحدة الممولة من الأنصبة المقررة العادية أو التبرعات الطوعية. وتقع على عاتق الأمين العام مسؤولية فريدة هي تحديد الأهداف المتمشية مع ميثاق الأمم المتحدة. وسيقوم بإعداد وثيقة موحدة لتخطيط البرامج تكملها الوثائق الخاصة بفرادى المشاريع. ولن يكون هناك أي خرق للأهداف والمقاصد الواردة في الخطة المتوسطة الأجل. وستقدم جهات الأمم المتحدة المتنوعة مقترحات إلى الأمين العام بوصفه المسؤول الإداري الرئيسي للصندوق الاستئماني، وسوف يقرر هو أي المقترحات يجب أن يقدم من أجل إمكانية التمويل من جانب مؤسسة الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥